حركة الأحداث

إصدار إلكتروني، يهتم بمتابعة الأحداث الطارئة والمهمة إقليميًا ودوليًا، عبر وضع كل حدث في إطاره الحركي الخاص به، من حيث العوامل الممهدة له، وعناصره، واحتمالات تطوره، وقد بدأ المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في نشر "حركة الأحداث" منذ عام 1990، كأحد أقسام مجلة "أوراق الشرق الأوسط".

مرحلة جديدة: إدارة "ترامب" ودول الخليج

مقدمة:

أجرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" جولة إلى ثلاث دول خليجية خلال الفترة 13 - 16 مايو 2025، هي: السعودية وقطر والإمارات، والتي أسفرت عن توقيع العديد من الصفقات والاتفاقات التي تعزز من العلاقات الأمريكية الخليجية، والدور الخليجي في المنطقة، وتكشف هذه الجولة والقرارات المُتخذة عن طبيعة المقاربة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتوجهاتها إزاء قضاياها وأزماتها المُلحة.

أ. أحمد شعيشع، خبير ومدير وحدة الدراسات الإقليمية والعربية بالمركز .

أ. نجاة خالد، باحثة ببرنامج الدراسات الأوروبية والأمريكية بالمركز.

الإشراف العام

لواء. طارق عبد العظيم

الإشراف التنفيذي

لواء. أشرف لبيب

الإعداد والتحرير

أ. أحمد شعيشع

أ. نجاة خالد

الإخراج الفني

أ. سارة جمال

معلومات الاتصال:
العنوان: ١ ش قصر النيل - القاهرة - الدور الثاني.
التليفون: ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢ - ٢٥٧٦٣٨٦٦
فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣
ص.ب: ١٨ باب اللوق - القاهرة - ١١٥١٣
البريد الإلكتروني: ncmes@ncmes.org

أولًا: سياقات منضبطة:

اتخذت الدول الخليجية والولايات المتحدة مجموعة من الخطوات في الفترة التي سبقت إجراء الجولة، والتي ترتبط بشكل مباشر بالعلاقات بينهما، أو بالسياق الإقليمي نفسه، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

١- **الاستجابة للمطالب الأولية**، وهو ما يظهر في تزايد التعهدات الخليجية باستثمارات كبيرة في الاقتصاد الأمريكي، خاصةً بعدما أظهر «ترامب» اهتمامه بهذا الأمر.

٢- **إظهار الاهتمامات المبكرة**، والتي قد تكون متباينة، فمثلاً، أظهرت الإمارات رغبتها في أن تصبح قوة تكنولوجية عالمية، وقد تجسد ذلك في تعهدها في مارس ٢٠٢٥ باستثمار «١,٤» تريليون دولار في الولايات المتحدة في المجالات ذات الصلة (الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية السحابية، وأشباه الموصلات)، في حين أظهرت السعودية اهتمامًا كبيرًا بالدفاع والأمن، وهي إشارة التقطتها الولايات المتحدة جيدًا، وسعت نحو تجهيز حزمة من الصفقات التي جرى توقيعها مع السعودية، بقيمة بلغت نحو «١٤٢» مليار دولار، لتصبح أكبر اتفاقية تتضمن مبيعات دفاعية في التاريخ.

٣- **بناء علاقات أكثر قربًا**، وهو الأمر الذي بدأ قبل تولي «ترامب» رئاسته الثانية، من خلال الحفاظ على علاقات قريبة بصهره «جاريد كوشنر»، والاستثمار السعودي في شركة الأسهم الخاصة به، إلى جانب مجموعة من الشخصيات البارزة القريبة من «ترامب»، مثل «إيلون ماسك»، وذلك قبل إجراء جولته.

٤- **اتخاذ مبادرات إيجابية**، تضمنت بالأساس ما يلي:

أ- الموافقة على مجموعة من الصفقات العسكرية لتلبية المطالب الأمنية والدفاعية للدول الخليجية، فخلال شهر مايو فقط، وقبل إجراء الجولة، وافق «ترامب» على صفقتين عسكريتين للسعودية والإمارات، تحصل بموجبها الأولى على صواريخ جو-جو بقيمة «٣,٥» مليار دولار، كما تحصل الثانية على مروحيات من طراز «شينوك» وقطع غيار ودعم لطائرات «إف-١٦» المقاتلة بقيمة إجمالية بلغت نحو «١,٤» مليار دولار.

ب- انخراط الولايات المتحدة في مسارات التهدئة مع الفاعلين الإقليميين، بما يتسق مع التوجهات الخليجية، حيث بدأت الولايات المتحدة في محادثات مع إيران والمتعلقة بالملف النووي للأخيرة، كما توصلت لاتفاق مع الحوثيين الذين سبق أن صنفهم «ترامب» كمنظمة إرهابية، والذي أدى إلى وقف الهجمات المتبادلة، وعودة الاستقرار نسبيًا إلى خطوط الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر.

ج- التنسيقات البينية المكثفة، وهو ما حرصت عليه الدول الخليجية، حيث أجرى قادتها مباحثات في الفترة القليلة التي سبقت إجراء الجولة، كما انخرطوا أيضًا في مباحثات مع بعض المسئولين غير الخليجيين تتعلق بأبرز قضايا المنطقة، مثل الرئيس السوري «أحمد الشرع»، ونائب الرئيس الفلسطيني «حسين الشيخ» الذي زار بعض الدول الخليجية قبل أيام من جولة

«ترامب»، يُضاف إلى ذلك جولة وزير الطاقة الأمريكي «كريس رايت» في أبريل ٢٠٢٥، والتي استغرقت أسبوعين، وشملت السعودية والإمارات وقطر، كما تطرقت إلى قضايا العلاقات الثنائية، بما فيها أوجه التعاون الاستثماري بين الدول الخليجية والولايات المتحدة، مع التركيز على ملف الطاقة.

ثانيا: نتائج منتظرة:

يمكن الإشارة إلى أبرز نتائج الجولة الخليجية للرئيس «ترامب» على النحو التالي:

١- **النتائج السياسية:** الارتباط الواضح بين السياسات الأمريكية في المنطقة وبين السياسة الداخلية في الولايات المتحدة، حيث جاءت جولة «ترامب» الخليجية من أجل تحقيق مكاسب شخصية له، لا سيما مع تراجع شعبيته، وبالتالي فإن الاتفاقات ستضمن ضخ استثمارات خليجية كبيرة في الاقتصاد الأمريكي، بما سيؤدي إلى إيجاد فرص عمل والسيطرة على التضخم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحسين شعبية «ترامب»، وفي ذات السياق، وهو الأمر الذي دفع بعض النواب الديموقراطيين في الكونجرس لمحاولة عرقلة مخططات «ترامب».

٢- **النتائج الاقتصادية:** تعزيز الشراكة الأمريكية الخليجية، فمن شأن الصفقات المُبرمة توفير فرص عمل جديدة، تُعزز استثمارات الخليج في السوق الأمريكية، خصوصًا في القطاعات ذات الطابع التكنولوجي والرقمي، بما يدعم خطط التحول الاقتصادي في منطقة الخليج بعيدًا عن النفط، من خلال تأسيس شراكات مع المؤسسات الاقتصادية الأمريكية الرائدة، فضلاً عن تعميق النفوذ الخليجي في أسواق المال الأمريكية، حيث كان هناك تركيزًا – خلال الجولة – على الاستثمارات المالية غير التقليدية، مثل العملات الرقمية، إلى جانب الاستثمارات في مشروعات مشتركة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة والتقنيات المالية، يُضاف إلى ذلك تحفيز قطاع الصناعات الدفاعية الأمريكية، فقد اشتملت حزمة الاتفاقات صفقات تسلح متقدمة مع الدول الخليجية، مما ينعكس بشكل مباشر على شركات الدفاع الأمريكية الكبرى مثل «لوكهيد مارتن» و«رايثيون»، حيث سيؤدي ذلك إلى تعزيز صادرات السلاح الأمريكي في الدول الخليجية، ونمو حصة هذه الشركات من سوق الأسلحة العالمي.

٣- **النتائج الاستراتيجية:** تكشف هذه الجولة عن استمرار العامل الأمني والدفاعي ليشكل ركيزة أساسية في العلاقات الأمريكية الخليجية، حيث تؤدي صفقات التسلح بين الولايات المتحدة والدول الخليجية إلى تزايد الإنفاق الدفاعي للأخيرة، وهو أمر ترغب الولايات المتحدة في الاستفادة منه،، فضلاً عن الرغبة الأمريكية في استمرارها كأهم مورد للأسلحة إلى الخليج على حساب الموردين الآخرين (خاصةً الصين)، حيث تُشير عمليات النقل الدولي للأسلحة خلال الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، إلى أن السعودية قد حصلت

على نسبة «١٢٪» من إجمالي الأسلحة الأمريكية، وحصلت قطر على نسبة «٧,٧٪» وحصلت الكويت على نسبة «٤,٤٪»، هذا إلى جانب العديد من صفقات التسلح التي أبرمتها الولايات المتحدة مع الدول الخليجية منذ بدء الولاية الثانية للرئيس «ترامب».

٤- **في السياق السابق، فإنه من المتوقع ما يلي:**

أ- أن يتم تعزيز أهمية الدول الخليجية في السياسات والقضايا الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على السعودية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن الوفورات المالية والسمعة التي اكتسبتها خلال السنوات الأخيرة (لا سيما مع تزايد أهميتها بعد الحرب الروسية الأوكرانية، كذا انخراطها في ملفات الوساطة في الأزمات الإقليمية والدولية المعقدة) تجعلها عنصرًا مهمًا في استراتيجية «ترامب» القائمة على «أمريكا أولًا».

ب- تزايد الاهتمام بحالة الاستقرار والتهدئة في الإقليم، وهو مدفوع بالرغبة الأمريكية في تنفيذ نهجها الأمني الجديد في المنطقة، الذي يقوم على عدم انخراطها في ترتيبات مرتفعة التكلفة (سياسيًا – اقتصاديًا – عسكريًا)، في مقابل قيام فاعلين آخرين وأدوات النفوذ الجديدة بالحفاظ على المصالح الأمريكية (مثل: شركات الطاقة والتكنولوجيا)، يُضاف إلى ذلك أن تحقيق الاستقرار هو مكسب للجميع، سواء بين حلفاء الولايات المتحدة وبعضهم، أو بين الولايات المتحدة وخصومها في المنطقة (التهدئة وانتهاج مسار الدبلوماسية والحوار مع إيران والحوثيين، بل وحتى مع حركة حماس وتركيبة الحكم الجديدة في سوريا).

ج- الحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل، وأمنها، فعلى الرغم من مظاهر تكثيف التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة دول الخليج، فإنه لم يتم الإعلان عن شمولها مقاتلات «F-35» المتطورة، فضلاً عن أن مسار التهدئة مع إيران لا يعني التخلي عن معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية، حيث أكد «ترامب» بأن بلاده قد تُقدم على توجيه ضربات للمنشآت النووية الإيرانية وبذل ضغوط قصوى على صادراتها النفطية ومنعها تمامًا، وذلك في حالة فشل المحادثات الراهنة في التوصل لاتفاق.

ثالثًا: الاتجاهات المستقبلية:

يمكن الإشارة إلى بعض الاتجاهات المستقبلية التي قد تتخذها العلاقات الأمريكية الخليجية أو التحركات في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام، وذلك كما يلي:

١- **قيام الدول الخليجية الرئيسية (السعودية والإمارات وقطر) بتنشيط شبكات المصالح وجماعات الضغط المرتبطة بها في الداخل الأمريكي**، للوقوف أمام أي محاولات لتعطيل أي من الصفقات أو الاتفاقات التي أُبرمت مع «ترامب»، فضلاً عن الإشراف على هذه الاتفاقات والتأكد من تنفيذها.

٢- **تراجع بعض مظاهر التعاون الخليجي مع روسيا والصين**، لا سيما في المجالات التي تثير إشكاليات في العلاقات مع الجانب الأمريكي، على رأسها التعاون الدفاعي أو في مجال التكنولوجيا المتقدمة (الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات)، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الخليجية ترغب في تنفيذ اتفاقاتها مع الولايات المتحدة في هذه المجالات.

٣- **توظيف حالة التراجع الإقليمي الإيراني**، والتهدئة الإقليمية والأمريكية معها، من أجل التقويض الهادئ لحضورها الراهن أو السابق في بعض مناطق الشرق الأوسط (سوريا ولبنان وغزة واليمن والعراق)، مع التنسيق المشترك بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة لخفض حدة التنافس، الذي قد يؤدي إلى زعزعة حالة الاستقرار المنشودة في الشرق الأوسط ككل.

٤- **احتمالية حدوث تغير نسبي في معادلات وتوازن القوى في المنطقة**، ففي حالة إتمام صفقات التسلح وحصول الدول الخليجية على نظم تسلح متقدمة، فإن ذلك سيُسهم نسبيًا في تحقيق الردع ضد الخصوم التقليديين (مثل إيران التي لا تزال تمثل التهديد الرئيسي للدول الخليجية، حتى وإن غلب على العلاقات معها طابع الاستقرار والتهدئة)، وربما يتطور الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال دفع الولايات المتحدة نحو تدشين ترتيب أمني جديد في المنطقة أكثر شمولاً من الترتيبات القائمة، يركز بشكل أساسي على أمن الممرات المائية ومكافحة التهديدات غير التقليدية مثل المُسيرات، مع أخذ الولايات المتحدة خطوة للوراء، وإلقاء بعض الأعباء على كاهل حلفائها الذين سيكون لديهم القدرات اللازمة لإدارة هذا الترتيب.

خاتمة:

كشفت الجولة الخليجية للرئيس «ترامب»، والخطوات التي اتُخذت سواء قبل الجولة أو أثنائها أو بعدها، عن طبيعة الرؤية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، وهي نقطة تحول استراتيجية من شأنها أن تُرسي أسس نظام إقليمي مختلف، قد يكون أكثر استقرارًا وتطورًا عن الأطر والمحددات التقليدية للسياسة الأمريكية، لا سيما في ظل تحول المنطقة من مجرد عنصر محوري في سياسات الطاقة العالمية، إلى فاعل مهم في العديد من الملفات المحورية إقليميًا ودوليًا، على كافة الصعد (سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا)، كما تعد هذه الجولة بمثابة اختبار حقيقي لقدرة الولايات المتحدة على إعادة تأكيد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً أن بعض دول المنطقة قد تبنت استراتيجية تنويع تحالفاتها وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة.

وعلى الرغم، مما أسفرت عنه جولة «ترامب» من نجاحات للولايات المتحدة والدول الخليجية، وحلحلة لبعض الملفات والأزمات الإقليمية، فإن فشل (أو تجاهل) وقف الحرب الراهنة في قطاع غزة، والمعالجة الجادة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالدفع نحو إقامة الدولة الفلسطينية، قد يعصف بهذه النجاحات، بل وبحالة الاستقرار الإقليمي ككل.